



س ١: متى تشرع البسملة؟

ج: على ما يهتم به الله شرعاً، (أي على لا ما لا يكون من سفاسف الأمور) وأن لا يكون ذكراً محضاً (كـ لا إله إلا الله) فلا تسن التسمية عليه. ولا جعل الشارح له مبدأ غير البسملة والحمدلة (كالصلاة) فلا يبدأ بالبسملة ولا بالحمدلة بل بالتكبير.

س ٢: هل الباء في البسملة للمصاحبة أو للاستعانة؟ وما الأولى؟

ج: هي للمصاحبة على وجه التبرك وهو الأولى لأن جعلها للاستعانة فيه إساءة أدب، لأن باءها تدخل على الآلة فيلزم عليها جعل اسم الله مقصوداً لغيره لا لذاته.

س ٣: لماذا خص لفظ الجلالة بالبسملة؟

ج: لأنه الاسم الجامع وهو اسم الله الأعظم عند الجمهور، وذلك لكونه موضوعاً للذات المتصفة بكل كمال المنزهة عن كل نقص.

س ٤: ما هو الابتداء الحقيقي والابتداء الإضافي؟ ومثل لكل منهما؟

ج: الابتداء الحقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء كالابتداء بالبسملة في المنظومة والابتداء الإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء كالابتداء بالحمدلة بعد البسملة.

س ٥: عرّف الحمد ثم بين ما هو الحمد الاختياري والاضطراري؟ ومثل لكل منهما؟

ج: الحمد لغة: الثناء بالكلام على الجميل والاختياري على جهة التبجيل والتعظيم، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، والحمد اصطلاحاً: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعماً على الحامد أو غيره، سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالأركان التي هي الأعضاء.

الحمد الاختياري يكون على الفعل الجميل على جهة التعظيم والتبجيل سواء كان في مقابل نعمة أم لا، وأما الحمد الاضطراري فهو مدح وليس حمداً تقول (مدحت اللؤلؤة على حسنها) دون مدحتها.

س ٦: عدد أقسام الحمد واذكر أنواعه؟.

ج: أولاً: حمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى نفسه بنفسه أزلاً.

ثانياً: حمد قديم لحادث كحمد الله تعالى بعض عباده.

ثالثاً: حمد حادث لقديم كحمدنا الله سبحانه وتعالى.

رابعاً: حمد حادث لحادث كحمد بعضنا لبعض.

أركانه: حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغته.

س ٧: عرف الشكر اصطلاحاً؟

ج: الشكر هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله.

س ٨: لماذا قدم الناظم لفظ سلام على الصلاة؟.

ج: قدمه عليها لضرورة النظم، وقد أشار لتراخيها بإدخال (مع) على الصلاة وهي تدل على المتبوع.

س ٩: بماذا فسّر الجمهور صلاة الله وملائكته؟

ج: الصلاة من الله: الرحمة، ومن الملائكة: الاستغفار، ومن غيرهم ولو حجراً وشجراً ومدرأً التضرع والدعاء.

س ١٠: هل ينتفع نبينا صَلَّى الله عليه وسلم بصلاتنا عليه؟

ج: نعم الصحيح أنه ينتفع بصلاتنا عليه كباقي الأنبياء لأنَّ الكامل يقبل الكمال. لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم، ويلاحظ المصلي أنه يتوسل به ﷺ عند ربه في نيل مقصوده.

فصل القول في استحالة أمور المماثلة للحوادث:

١. الله تعالى ليس بجرم (ليس جسماً أي مركباً، وليس جوهر فرد أي غير مركب).

٢. ولا عرض يقوم بالجرم.

٣. ولا يوصف بالصفير (قلة الأجزاء).

٤. ولا بالكبر (كثرة الأجزاء).

٥. ولا يتقيد بمكان (أي يحل فيه).

٦. ولا زمان (بحيث تكون حركة الفلك منطبقة عليه، أو يكر عليه الجديان) ولا يوصف بالدخول في شيء من العالم، ولا بالخروج عنه، ولا بالاتصال ولا بالانفصال.

٧. ولا تتصف ذاته العلية بالحوادث (كالقدرة الحادثة والإرادة الحادثة والحركة والسكون والبياض والسواد ونحوه)

٨. أو يتصف بالأغراض في الأفعال والأحكام فليس فعله (إيجاد زيد) الغرض أو مصلحة تبعث على ذلك الفعل فلا ينافي أنه بحكمه، وليس حكمه كإيجاب الصلاة علينا لمصلحة تبعثه على ذلك الحكم، فلا ينافي أنه لحكمه.

٩. ولا يكون في جهة الجرم: فليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله.

١٠. ولا يكون هو له جهة: فليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف.

فصور المماثلة عشرة.

س ١١ : عرف بالنبي.

ج: هو إنسان ذكر حر من بني آدم سليم عن منفر طبعاً أوحى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه.

س ١٢ : عرف بالرسول.

ج: هو تعريف الرسول لكن بقيد وأمر بتبليغه.

س ١٣ : هل السيدة مريم نبيه وكذا حواء وأم موسى؟

ج: قول مرجوح.

س ١٤ : ما هي حقيقة مرض سيدنا أيوب ويعقوب؟

ج: كان أمراً ظاهرياً وليس حقيقياً وقد طرأ بعد النبوة.

س ١٥ : هل يجوز الدعاء للنبي ﷺ بغير الوارد وما الدليل النقلى على ذلك؟

ج: لا يجوز الدعاء للنبي ﷺ بغير الوارد والدليل قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾.

س ١٦ : فصل في قضية إرسال نبينا ﷺ إلى الخلق كافة، من هم؟ وما نوع إرساله إليهم؟.

ج: أل في الخلق للعهد أي للخلق المعهودين وهم الثقلان: الإنس والجن والمراد المكلفون منهم فأرساله لهما إرسال تكليف، وفي الحديث (لهم ما لنا، وعليهم ما علينا) ومن أنكره فقد كفر، ولم يرسل للجن نبي غير نبينا ﷺ ، وأما حكم سيدنا سليمان على الجن فحكم سلطنة وملك لا حكم نبوة، وأما إرسال نبينا ﷺ للملائكة فأرسال تكليف على المعتمد كما رجه جمع محققون لكن بأمور تليق بهم، وأما إرساله ﷺ لباقي الخلق من الحيوانات غير العاقلة والجمادات فأرسال تشريف إجماعاً.

س ١٧ : إن النبوة تأتي عند استكمال الأربعين، فبم فسروا قوله تعالى: وآتيناه الحكم صبياً؟.

ج: فسروا الحكم بالعلم والمعرفة وليس بالنبوة.

س ١٨ : هل كانت نبوة نبينا قبل رسالته أم لا؟

ج: الصحيح أن نبوته ﷺ ورسالته مقترنتان.

س ١٩ : ما الصحيح في السن التي أرسل فيها سيدنا عيسى؟

ج: الصحيح أنه على رأس الأربعين وما رفع سيدنا عيسى إلا بعد مضي ثمانين سنة من النبوة وبعد نزوله من السماء يعيش أربعين سنة.

س ٢٠ : عرّف التوحيد، وعرّف الدين بالمعنى الشرعي؟.

ج: التوحيد هو: أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً.

الدين هو: وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات، أو هو ما شرّعه الله تعالى على لسان نبيه من الأحكام.

س ٢١ : ما علاقة وجود الدين؟

ج: أربعة:

١. صدق القصد: أي أداء العبادة بالنية والإخلاص.

٢. وفاء العهد: أي الإتيان بالفرائض.

٣. وترك المنهي: أي اجتناب المحرمات.

٤. وصحة العقد: أي جزمه بعقائد أهل السنة.

س ٢٢: رسول الله ﷺ خاتم النبيين والمرسلين، فلماذا اكتفى المصنف بوصفه بخاتم الرسل؟.

ج: اكتفى بوصفه بخاتم الرسل من باب إطلاق الخاص وإرادة العام، وفي الكلام اكتفاء على حد (سراييل تقيكم الحر) يعني والبرد.

س ٢٣: بيّن معنى الرب في الأصل، ثم عدد سبعة من معانيه؟.

ج: الرب في الأصل مصدر بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً إلى الحد الذي أراده المربي، والرب يطلق على معان منها السيد والمالك والمصلح والمربي والخالق والمعبود والمدير والحائز والصاحب.

س ٢٤: فرق بين العلم والجهل؟.

ج: العلم: وهو إدراك الشيء على حقيقته.

الجهل: وهو ضد العلم، وهو عدم الإدراك رأساً وهو البسيط، أو إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه وهو المركب.

س ٢٥: ما الفرق بين العلم والمعرفة؟

ج: هما مترادفان على معنى واحد على التحقيق وهو الجزم المطابق للواقع عن دليل.

س ٢٦: عرّف الصحابي وبين الآل على المذاهب الأربعة؟.

ج: الصحابي: هو من لقي سيدنا النبي ﷺ مؤمناً به في عمره ولو مرة لقياً متعارفاً ولو كان وقت الملاقاة قصيراً، ومات على ذلك، ولو من الجن والملائكة والأنبياء في حال الحياة.

والآل: هم بنو هاشم والمطلب عند الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه.

وبنو هاشم فقط عند السادة المالكية والحنابلة رضي الله تعالى عنهم.

خست الحنفية فرقاً خمسة من بني هاشم:

آل علي - آل جعفر - آل عقيل - آل العباس - آل الحارث بن عبد المطلب.

وهؤلاء في مقام الزكاة.

وأما الآل في مقام المدح: وهم أقاربه، والآل في مقام الدعاء: أتقياء الأمة.

س ٢٧: ما الفرق بين الدليل الجُملي والتفصيلي؟

ج: الفرق بينهما أن الدليل الجملي هو المعجوز عن تقريره وحلّ شبهه معاً أو أحدهما، وأمّا التفصيلي فهو المقدور على تقريره وحلّ شبهه.

س ٢٨: هل العقل مستقل بمعرفة الله تعالى أم لا؟ بين المذاهب الثلاثة في ذلك.

ج: الحق أن العقل لا مستقل بشيء أصلاً .

مذهب الأشاعرة: أن الأحكام كلها ثبتت بالشرع لكن بشرط العقل.

ومذهب الماتريدية: أن وجوب المعرفة ثبتت بالعقل دون سائر الأحكام.

ومذهب المعتزلة: أن الأحكام ثبتت بالعقل.

س ٢٩: عرّف الواجب والمستحيل والجائز.

ج: الواجب ما لا يقبل الانتفاء.

والمستحيل: ما لا يقبل الوجود.

والجائز: ما يصح في العقل وجوده تارة وعدمه تارة أخرى.

س ٣٠: بين ما هي أقسام الأحكام الثلاثة؟ ولماذا ينبغي الاعتناء بها؟

ج: الواجب قسمان: ضروري: كتحييز الجرم (أخذه قدراً من الحيز وهو المكان).

ونظري: كصفاته تعالى (كالقدرة والإرادة والوجود: لا بد من النظر فيها).

المستحيل قسمان: ضروري: كخلو الجرم عن الحركة والسكون معاً.

ونظري: كالشريك له تعالى.

الجائز قسمان: ضروري: كحركة الجرم أو سكونه.

ونظري: كتعذيب المطيع وإثابة العاصي.

وينبغي الاعتناء بها لأنّ إمام الحرمين يقول: بأن معرفتها هي العقل.

س ٣١: بيّن الجهات الأربع في الاستدلال بالعالم على وجود الصانع؟.

ج: أولاً: من جهة الإمكان أي استواء الوجود والعدم، ونظم دليله أن نقول: العالم ممكن وكل ممكن له صانع فالعالم له صانع.

ثانياً: من جهة الحدوث، أي الوجود بعد العدم، ونظم دليله أن نقول: العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع.

ثالثاً: من جهتهما معاً، ونظمه العالم ممكن حادث وكل ما كان كذلك فله صانع.

رابعاً: من جهة الإمكان بشرط الحدوث، ونظمه كالذي قبله.

س ٣٢: عرف التقليد.

هو الاعتقاد بقول الغير وفعله وتقريره من غير أن يعرف دليله.

س ٣٣: متى بدأت الشبه والعقائد الفاسدة تنتشر؟ اذكر معجزة لنبينا ﷺ في ذلك؟ ومن الذي اعتنى برد الشبه وتدوين العقائد الصحيحة؟.

ج: بدأت الشبه والعقائد الفاسدة عندما اختلطت بشبه أهل الضلال بعد الخمسمائة، وقد أخبر النبي ﷺ عن انتشار هذه العقائد الفاسدة قبل ظهورها وأنه توجد فرقة ناجية (افترقت الأمم السابقة على اثنتين وسبعين فرقة وستفترقون ثلاث وسبعين فرقة واحدة ناجية واثنان وسبعون في النار). والذي حل شبهه هو الإمام الأشعري والماتريدي واتباعهما.

س ٣٤: عدد أقسام الأدلة؟.

ج: أقسام الأدلة ثلاثة:

(١) أدلة نقلية أي سمعية.

(٢) أدلة عقلية.

(٣) أدلة مختلفة فيهما.

س ٣٥: قال علماء العقيدة من عرف الله بالدليل ولو جملياً ولو لم يكن باصطلاح أهل الكلام فهو مؤمن اتفاقاً ومن عرفه بدون دليل أصلاً بل بالتقليد ففيه ستة أقوال:

بين الحق الذي عليه المعول؟ وما شرطه؟

ج: يكتفى بالتقليد مع العصيان إن كان فيه أهلية النظر وإلا فلا عصيان. وحكى الآمدي: اتفاق الأصحاب على انتفاء كفر المقلد. وقال الماتريدي: أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون بربهم وأنهم حشو الجنة.. فإن فطرتهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه وحدوث ما سواه، وإن عجزوا عن التعبير عنه باصطلاح المتكلمين.

وشرطه: جزم المقلد بصحة قول الغير جزماً قوياً بحيث لو رجع المقلد لم يرجع المقلد.

س ٣٦: كيف قسم الشارع الإيمان مع بيان ذكرها، وبيان الواجب على الشخص منها؟.

ج: قسمه إلى خمسة أقسام:

١. إيمان تقليد، وهو للعوام.
٢. إيمان علم وهو لأصحاب الأدلة. وهذان القسمان هما الواجبان على الشخص.
٣. إيمان عيان وهو معرفة الله بمراقبة القلب. ويسمى مقام المراقبة.
٤. إيمان حق وهو رؤية الله بقلبه. وهو للعارفين ويسمى مقام المشاهدة.
٥. إيمان حقيقة وهو الفناء لله عما سواه. لأن أصحابه يفنون عن غير الله ولا يشهدون إلا إياه.

س ٣٧: ما المراد من المعرفة مع الشواهد المناسبة، وما هو الخلاف المنتصب فيها؟ وهل يقال في الله عارف ولم؟.

ج: المراد معرفة صفاته وسائر أحكام الألوهية لا معرفة حقيقة ذاته لما ورد في الحديث (إن الله احتجب عن البصائر كما احتجب عن الأبصار) وقول الصديق: (العجز عن درك الإدراك إدراك).

والخلاف: هل المطلوب في أول الواجبات على المكلف المعرفة (وهو الحق ولذا قدمه) أم مطلوب: النظر، أو أول جزء منه (العالم متغير)، أو المطلوب القصد إلى النظر (تفريغ القلب عن الشواغل) أو الشك أو النطق بالشهادتين أو الإسلام.

لا يقال في الله: (عارف) لأنه يقتضي سبق الجهل.

س ٣٨: قال أبو يزيد البسطامي: خضت بحراً وقف الأنبياء بساحله، وضح العبارة السابقة من خلال دراستك لعلم التوحيد مطبقاً لما جاء به شارح المنظومة؟.

ج: أجيب عنه بثلاثة أجوبة:

١. معنى قوله وقف الأنبياء بساحله أنهم خاضوه ووقفوا بساحله الآخر لعلو درجته وأنا خضته ومازلت غارقاً فيه.

٢. المراد الأنبياء ما عدا نبينا محمداً ﷺ لأنه أعطى معارف لم يعطها غيره من الأنبياء وقد وصل هذا العارف لبعضها بالتبع لنبينا ﷺ.

٣. أن الأنبياء شارعون فلم يخوضوا هذا البحر خوفاً على أممهم من اقتدائهم بهم، وأما هذا العارف فليس بمشرع فلم يبال بما يقال فيه، وليس بمشرع (كقصة سيدنا الخضر).

س ٣٩: عرّف النظر اصطلاحاً وطبق عليه القضية المنطقية كما ذكرها الشارح؟.

ج: النظر: هو ترتيب أمور معلومة يتوصل بها إلى مجهول، والقضية المنطقية في ذلك هي: (العالم متغير) وهذه مقدمة صغرى علمت بالمشاهدة، (وكل متغير حادث) إذاً (فالعالم حادث) فتقول: العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وإلا لزم الترجيح من غير مرجح وهو محال فينتج: العالم لا بد له من محدث وهذا المحدث واجب الوجود.

س ٤٠: قال الناظم فانظر إلى نفسك ثم انتقل

١. أتمم البيت إلى قوله: (وقيل لا خلف كذا قد نقلا)؟.

٢. على من ردّ الناظم في الأبيات الثلاثة الأولى، وبين القضية المنطقية في الأبيات فيما قرره الشارح؟.

ج: أ.	فانظر إلى نفسك ثم انتقل
للعالم العلوي ثم السفلي	تجد به صنعاً بديع الحكم
لكن به قام دليل العدم	وكل ما جاز عليه العدم
عليه قطعاً يستحيل القدم	وفسر الإيمان بالتصديق
والنطق فيه الخلف بالتحقيق	فقل شرط كالعمل وقيل بل
شطر والإسلام اشرحن بالعمل	مثال هذا الحج والصلاة
كذا الصيام فادر والزكاة	ورجحت زيادة الإيمان
كما تزيد طاعة الإنسان	ونقصه بنقصها وقيل لا
وقيل لا خلف كذا قد نقلا	

ج: ب. وردّ المصنف في الأبيات الثلاثة الأولى على الفلاسفة القائلين إن العالم من عرشه لفرشه قديم، فردّ عليهم بقوله: لكن به قام دليل العدم يعني وإن كان هذا العالم متقناً بديعاً هو حادث، لما قام به من دليل العدم لأنه أجرام وأعراض فحدوث الأعراض بمشاهدة التغير والأجرام لملازمتها لها، وملازمة الحادث حادث بالضرورة والقضية المنطقية هي أن العالم جائز عليه العدم، وكل ما جاز عليه العدم استحالة عليه القدم فينتج أن العالم يستحيل عليه القدم، أي فيكون حادثاً.

س ٤١: ما هم الأنبياء المختلف في نبوتهم، وما الراجح فيهم؟

ج: ذو القرنين - والعزیز - ولقمان - والخضر، وكلهم أولياء إلا سيدنا الخضر فنبی.

س ٤٢ : ما معنى الإيمان الجملي والتفصيلي بالأنبياء والملائكة؟

ج: الإجمالي: كالإيمان بغالب الأنبياء والملائكة.

والتفصيلي: من يجب معرفتهم تفصيلاً من الأنبياء منهم الخمسة والعشرون نبياً المذكورون في القرآن.

وأما الملائكة: فهم جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ورضوان خازن الجنة ومالك وخازن النار ورقيب وعتيد. فيكفر منكر واحد منهم. فيجب التصديق بجميع ما جاء به النبي مما علم من الدين بالضرورة إجمالاً وتفصيلاً في التفصيلي.

س ٤٣ : هل لفظ الشهادتين شرط في الإيمان؟

ج: فهم الجمهور أنه شرط لإجراء أحكام المؤمنين من التوارث والتناكح والصلاة خلفه وعليه والدفن في مقابر المسلمين... لأن التصديق القلبي باطن خفي ولا بد من علامة تدل عليه.

ومنهم غيرهم أنه شرط في صحة الإيمان (أي أنه شرط الإيمان).

س ٤٤ : ما ارتباط العمل في التصديق؟

العمل شرط كمال على المختار عند أهل السنة، فمن تركه فهو مؤمن لكن فوت على نفسه الكمال إذا لم يكن مه استحلل أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته وإلا فهو كافر في علم من الدين بالضرورة. وقد وصف الله العاصين بالإيمان فقال: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾

س ٤٥ : عرف الإسلام والإيمان اصطلاحاً وبين تغاير مفهومهما وكيف يتلازمان؟.

ج: الإسلام: الانقياد إلى ما جاء به سيدنا محمد ﷺ مما علم من الدين بالضرورة.

الإيمان: تصديق النبي فيما جاء به مما علم من الدين بالضرورة كالصلاة والصيام والزكاة والحج. والمراد بتصديق النبي: الإذعان لما جاء به والقبول له.

فالإسلام انقياد ظاهري ناشيء عن تصديق باطني.

والإيمان تصديق باطني ينشئ عنه انقياد ظاهري.

فتغاير مفهومهما، ولكن بينهما تلازماً، وهذا هو الصحيح، ولا يبعد عنه قوله تعالى ﴿إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات﴾ وذلك لأن تغاير مفهوم المسلم والمؤمن كاف في العطف، فلا يلزم منه مغايرة ذات المؤمن لذات المسلم بل هناك تلازم بين الإيمان والإسلام وذلك بأن يوجد من العبد انقياد ظاهري وتصديق باطني وإلا فلا تلازم بينهما، بل قد يكون مؤمناً وليس بمسلم إن كان منه تصديق،

ولم يثبت منه نطق، وقد يكون مسلماً وليس بمؤمن إن كان معه انقياد ظاهري دون تصديق باطني.

س ٦٤ : اختلف في شَرْطِيَّة العمل لكمال الإيمان، وضَّح هذا الخلاف وانسبه لأصحابه، وبيِّن الأقوال الثلاثة، وما حكم المستحل أو المعاند أو الشاك في مشروعيَّتها؟.

ج: القول الأول: لأهل السنة وهو أنَّ الاعمال الصالحة شرط كمال للإيمان.

القول الثاني: أنَّ العمل جزء من حقيقة الإيمان وهذا القول لأبي حنيفة وجماعة من الأشاعرة.

القول الثالث: وهو للمعتزلة وهو أن الإيمان مركب من تصديق ونطق وعمل.

ولكن هذه الأقوال ترجع إلى قولين لأن القائل بأنه شرط صحة وافق القائل في المعنى بأنه شرط.

وأما المستحل أو المعاند أو الشاك في مشروعية الأعمال فهو كافر بما علم من الدين بالضرورة.

س ٤٧ : وضَّح الخلاف في زيادة الإيمان ونقصه، ومن هم القائلون بزيادته، وما حجتهم النقلية والعقلية؟ وكيف يزيد وينقص؟

ج: اختلف في الإيمان هل يزيد وينقص أم لا؟ مذهب جمهور الأشاعرة وبعض الماتريدية والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رضي الله عنهم أن الإيمان يزيد وينقص.

ودليل العقلي: أنه يلزم من عدم زيادة الإيمان ونقصه مساواة إيمان المنهمكين في الفسق والمعاصي، لإيمان الأنبياء والملائكة واللائم باطل فكذا الملزوم.

وأما الدليل النقلية فقولته تعالى "وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً" وقال سيدنا النبي ﷺ: "لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجح"

وذهب جماعة منهم أبو حنيفة وأصحابه (الماتريدية) رضي الله عنهم وأنه لا يزيد ولا ينقص، لأنه التصديق البالغ حد الجزم، فلو قلنا بنقصه لكان ظناً وهو كفر، ولو قلنا بزيادته لكان لا معنى له لأنه في غاية الجزم وهو منتهى الزيادة.

وقال الفخر الرازي بالجمع بين القولين وذلك بأن حمل القول بالزيادة والنقص على الأعمال، والقول بأنه لا ينقص ولا يزيد على التصديق وهو مردود، لأنَّ الخلاف إنما هو في أصل الإيمان وهو التصديق فهو حقيقي لا لفظي ويزيد بسبب زيادة الطاعة (بفعل المأمور واجتناب المنهي) وينقص بسبب نقص الطاعة.

س ٤٨ : هل تكفي الشهادتين عن نفسها وغيرها في قضايا الإيمان؟ وما الواجب على الكافر الأصلي؟

نعم مع التصديق القلبي الجازم ولا بد للكافر الأصلي أن يتلفظ بأشهاد ويكرره، ومن ترتيب الشهادتين وموالاتهما، وإذا كان كافراً بقدّم العالم لا بد من رجوعه عنه.

س ٤٩ : وضح معنى صفة الاستغناء أو الغنى؟ واذكر القسمة الرباعية في ذلك؟.

ج: معنى استغنائه أو غناه أي عدم افتقاره إلى محل، أي ذات يقوم بها وإلى مخصص أي مؤثر، والحاصل أنّ القسمة رباعية.

١. مستغن عن المحل والمخصص معاً وهو ذات الله تعالى.

٢. ومستغن عن المخصص فقط وهو صفات الله تعالى.

٣. ومفتقر إلى مخصص فقط وهو ذواتنا.

٤. ومفتقر لهما وهو صفتنا.

س ٥٠ : هل قضية زيادة الإيمان لكافة طبقات الناس؟

ج: لا، هذا في غير الأنبياء والملائكة، لأنّ إيمان الأنبياء يزيد ولا ينقص، قال تعالى عن سيدنا إبراهيم: ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾ وأمّا إيمان الملائكة فلا يزيد ولا ينقص لأنّ إيمانهم جبلي.

س ٥١ : ماذا نعني بقولنا: الصفات السلبية، وكم عددها؟

ج: معنى الصفات السلبية أي سلب ما لا يليق به سبحانه وتعالى، وليست منحصرة على الصحيح وعدّ المصنفون منه خمسة، لأنّ ما عداها من نفي ولد والصاحبة والمعين وغير ذلك مما لا نهاية له راجع إليها ولو بالالتزام.

س ٥٢ : اشرح البيت التالي: "وإنه لما ينال العدم ومخالف برهان هذا القدم"؟.

ج: المعنى أنّ ذاته وصفاته تعالى مخالفة لكل حادث والمخالفة لما ذكر عبارة عن سلب الجرمية والعرضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى، وإنما وجب له ما ذكر لأنّ الحوادث إما جواهر أو أعراض أو أزمنة أو أمكنة أو جهات أو حدود، ولا شيء منها بواجب الوجود لما ثبت لها من الحدوث واستحالة القدم عليها أي وبرهان المخالفة للحوادث نفس برهان القدم.

س ٥٣: وضح ما هو برهان التوارد والتمانع وكيف دللنا عليه مولانا في القرآن؟.

ج: برهان التوارد ويكون في فرض اتفاقهما وبرهان التمانع على فرض اختلافهما فتقرير الأول هو أنه لو وجد فردان متصفان بصفات الألوهية تقديراً وأرادا معاً إيجاد شيء، فإما أن يحصل بإرادتهما معاً وذلك باطل لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد، أو بإرادة أحدهما وذلك باطل لأنه يلزم عليه عجز الآخر ويلزم عجز الأول أيضاً لوجود المماثلة أيضاً بينهما وتقرير الثاني أنه لو اختلفا بأن أراد أحدهما إيجاد شيء والآخر إعدامه، فإما أن يتم مرادهما معاً وهو باطل للزوم اجتماع الضدين أو لا يتم مرادهما معاً، وهو باطل أيضاً للزوم عجزهما معاً. أو يتم مراد أحدهما دون الآخر وهو باطل أيضاً: عجزه من لم يتم مراده وعجز من تم مراده أيضاً لوجود المماثلة بينهما فبطل التعدد وثبتت الوجدانية ودلنا عليه مولانا في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾.

س ٥٤: ما الفرق بين الألفاظ التالية: ضد - شبيه - شريك - صديق، وماذا يعني تنزيه الله تعالى عنها؟.

ج: الفرق هو أن الضد هو غاية الخلاف، والشبيه هو المشابه في غالب الأحوال، والنظير هو المشابه في أندر الأحوال، والشريك هو المتصف بجميع الصفات الذي يشاركه، والصديق هو النافع له، ومعنى تنزيهه تعالى عن الضد أن كل صفة من صفاته عز وجل تنفي الضد له، ومعنى أنه منزّه عن المشابه أي أنه لا شيء يشبهه ولا يناظره ولا يماثله، ويعني تنزيهه عن الشريك أنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله، ويعني تنزيهه عن الصديق أنه لا يوجد نافع له عز وجل وهو غير محتاج له.

س ٥٥: قال تعالى: "ليس كمثله شيء" بيّن معنى الجمع بين الكاف ومثل وماذا يوهّم وبما أجيب عنه؟.

ج: المعنى تأكيد نفي المثل لله تعالى والمعنى "ليس مثل الله شيء" وهذا المعنى يوهّم إثبات المثل لله تعالى وأجيب عنه بعدة أجوبة هي:

١. أن الكاف صلة زائدة لتأكيد نفي المثل أي: انتفى المثل انتفاءً مؤكداً.
٢. إن مثل بمعنى المثل (بفتحتين) أي الصفة. أي ليس كصفة الله شيء.
٣. أنه بمعنى نفس نحو "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به" أي بنفس ما آمنتم.
٤. أنه من باب الكناية وفيه طريقان: الأول: نفي مثل المثل، وأريد به نفي المثل لأن مثل المثل لازم للمثل ونفي اللازم يدل على نفي الملزوم.

والثاني: أنها من باب مثلك لا يبخل، بمعنى أنت لا تبخل، فالقصد نفي مثله تعالى بأبلغ وجه، إذ هي أبلغ من الصريح لتضمنها إثبات الشيء بدليله.

س ٥٦: ما المراد بالوحدانية؟

ج: المراد بها وحدة الذات والصفات أي عدم النظير فيهما، فوحدة الذات (عدم التركيب من أجزاء). وحدة الصفات عدم تعددها من جنس واحد كقدرتين... ووحدة الأفعال بمعنى أنه لا تأثير لغيره في فعل من الأفعال وستأتي في قوله (فخالق لعبده وما عمل).

س ٥٧: عرف المصطلحات التالية: الأزل - لا يزال - الممكن - الصلوحى القديم؟.

ج: الأزل: هو ما لا أول له عديمياً أو وجودياً قائماً بنفسه أو بالذات عليه.

لا يزال: أي فيها بعد الأزل.

الممكن: هو الذي يتصور في العقل وجوده وعدمه.

الصلوحى القديم: هو صلاحية القدرة مثلاً أزلاً لكل جهات الممكن الست التي هي: إيجاد وإعدامه فيما لا يزال، وكونه بهذه الصفة أو بصفة أخرى وهكذا.

س ٥٨: ما الفرق بين الأمر والإرادة، وكيف يكون بينهما عموم وخصوص وجهي؟.

ج: الفرق بين الأمر والإرادة أن الإرادة تتعلق بكل أمر ممكن الحدوث ثم تبرزه القدرة إلى حيز الوجود، سواء كان هذا الأمر قبيحاً أم حسناً، خيراً أم شراً، ولكن هذا الإيجاد لا يستلزم القسر والجبر لأفعال العباد كالسم خلقه الله ولم يجبرنا على تناوله، وأما الأمر فهو ما أوجده الله وأجبر العباد الذين أمرهم به على تنفيذه وحاصل هذا أن القسمة رباعية في الفرق بين الإرادة والأمر هي:

١. إما أن يريد ويأمر كإيمان المؤمنين والأنبياء أمرهم به وأرادهم منهم.

٢. وإما أن لا يأمر ولا يريد ككفر من كفر لم يأمرهم به ولم يرده منهم.

٣. وإما أن يأمر ولا يريد كإيمان أبي جهل وإبليس وأضرابهم، وأمرهم بالإيمان ولم يرده منهم.

٤. وإما أن يريد ولا يأمر ككفر من كفر أرادهم ولم يأمرهم به.

وبينهما عموم وخصوص وجهي: فيجتمعان في إيمان المؤمن وينفرد الأمر دون الإرادة في إيمان الكافرين وتنفرد الإرادة دون الأمر في كفرهم.

س ٥٩: ما هي أنواع الكفر الثمانية التي نفتها سورة الإخلاص؟

ج: ١- قل هو الله أحد: نفت الكثرة والعدد.

٢- الله الصمد: نفي القلة والنقص.

٣- لم يلد ولم يولد: نفي العلة والمعلولية (أن يكون على غيره، أو معلولاً لغيره).

٤- لم يكن له كفواً أحد: نفي الشبيه والنظير.

س ٦٠: عرّف الفرق التالية: الكرّامية - النجارية؟

ج: الكرّامية: هم الذين يقولون إن الإرادة صفة حادثة قائمة بالذات. وتعني أن الله في الأزل لم يكن مريداً ثمّ حدثت له الإرادة، وهذا كفر لأنه يوهّم أن الإرادة مكتسبة ويلزم منه أنه غير خالق أي مخلوق.

النجارية: هم الذين يقولون إن الإرادة صفة سلبية، وفسروها بعدم كون الفاعل ساهياً أو مكروهاً، ويرد عليهم بأنه إن نفاها ثبت ضدها وهو صفة الإرادة التي هي القصد، والقصد معنى.

س ٦١: ما حكم نسبة الشرور والقبائح إليه تعالى؟

ج: الراجح جواز ذلك في مقام التعليم لا في غيره، وللرد على المعتزلة القائلين بأن إرادة الله لا تتعلق بالشرور والقبائح والآية الكريمة ترد عليهم: «ونبلوكم بالشر والخير فتنة» الأنبياء ٣٥.

س ٦٢: عرّف صفة العلم وبيّن محترزات التعريف؟

ج: العلم: هي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق إحاطة وانكشاف من غير سبق خفاء، واحترز بقوله: متعلقة بالواجبات والجائزات والمستحيلات عن تعلقها فقط بالجائزات، بل وأنه عالم بالجزئيات كما يعلم الكليات، ويعلم سبحانه كمالاته التي لا نهاية لها، وأنفاس أهل الجنة فيعلمها تفصيلاً.

س ٦٣: ماذا قال علماء العقيدة كما يوهّم اكتساب علمه تعالى كقوله: «ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى» الكهف ١٢؟

ج: قالوا: إنه مؤول أي: ليظهر لهم متعلق علمنا أو أن المراد نَعْلِم، نحو قول المعلم لطلابه: تعالوا لنتعلم هذه المسألة، فهو يعلمها سابقاً لكنه يريد إعلامهم بها.

س ٦٤: لماذا لا يقال إن علم الله: ضروري أو نظري أو بديهي أو كسبي؟

ج: لأنه يلزم منه قيام الحوادث بذاته تعالى ويلزم منه سبق الجهل في حقه وهو محال:

١. لأنَّ الضروري ما لا يتوقف على نظر واستدلال وهو صحيح في حقه تعالى لكن يطلق على ما قارنته الضرورة (أي مضطر لأن يتعلم) فيمتنع أن يقال علمه ضروري خوفاً من توهم هذا المعنى، ومثله البديهي لأنه يطلق على العلم الحاصل للنفس بغتة فيوهم هذا المعنى.

٢. ولأنَّ النظري: ما نوقف على النظر والاستدلال فهو مرادف للكسبي، فيمتنع أن يقال علمه نظري أو كسبي لاستلزامه الحدوث.

س ٦٥: ماذا يعنون بالكلام؟ وعلام دلت الكتب السماوية؟.

ج: يعنون بالكلام الحسي والنفسي فالحسي ما كان بحرف وصوت، مدلوله بعض مدلول الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى.

والنفسي: ما ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بتقديم ولا تأخير ولا تقسيم ولا بداية ولا نهاية، ولا إعراب ولا بناء ومنزه عن السكوت النفسي بأن لا يدبر في نفسه الكلام مع القدرة عليه ومنزه عن الآفة الباطنية بأن لا يقدر على ذلك كما في حال الخرس والطفولية. يتعلق بما يتعلق به العلم، وهو قديم ليس بمخلوق ودلت الكتب السماوية على بعض الواجبات تفصيلاً وكل الواجبات إجمالاً، وكذا المستحيلات والجائزات.

س ٦٦: عرّف صفة الإدراك، وما دليل نافيها؟ وما الأصح؟

هي الصفة التي يدرك بها الملموسات والمذوقات والمشموحات ودليل نافيها أن دليل الصفات الثلاثة نقلي لأنَّ العقلي ضعيف فإنه لا يلزم من كونها كمالاً في حق الحادث كونها كمالاً في حق القديم، وأنه لو اتصف بها تعالى للزم الاتصال بمحالتها تلازماً عقلياً فلا يتصور انفكاكه واللازم مستحيل في حقه تعالى (وهو الاتصال) يوجب استحالة الملزوم وهو اتصافه تعالى بها. ورد عليهم بأن التلازم عادي يقبل الانفكاك والأصح: التوقف عن القول بإثباتها أو نفيها.

س ٦٧: عرّف المرادات الإلهية واذكر دليلاً عليه مع ابن الشجري؟.

ج: المرادات الإلهية: هي شؤونه في خلقه كالخلق والرزق والإحياء والإماتة والخفض والرفع والدليل قوله تعالى: "كل يوم هو في شأن" وقد سئل ابن الشجري ما شأن ربك اليوم، فأطرق رأسه وقام متحيراً فنام فرأى رسول الله ﷺ فقال له: إن السائل له الخضر فإذا أتاك في غد وسأله فقل له: شؤون يبيديها ولا يبتديها يرفع أقواماً ويضع آخرين.

س ٦٨: هل يطلق الكلام على اللفظي؟

ج: نعم بمعنى أن الله خلقه وليس لأحد في أصل تركيبه كسب، وعلى هذا المعنى يحمل قول السيدة عائشة: (إن بين دفتي المصحف كلام الله). فمن أنكر ذلك كفر إلا أن يريد أنه ليس هو الصفة القائمة بذاته تعالى. ومع كون اللفظ القرآني الذي نقرؤه حادثاً لا يجوز أن يقال: القرآن حادث إلا في مقام التعليم، حتى لا يتوهم أن الصفة القائمة بذاته تعالى حادثه.

س ٦٩: ما معنى أن صفة الكلام لها أسام اعتبارية؟

١. أي من حيث تعلق الكلام بطلب فعل الصلاة مثلاً: أمر.
٢. ومن حيث تعلقه بطلب ترك الزنى مثلاً: نهى.
٣. ومن حيث تعلقه بأن فرعون فعل كذا مثلاً: خبر.
٤. ومن حيث تعلقه بأن الطائع له الجنة: وعد.
٥. ومن حيث تعلقه بأن العاصي يدخل النار: وعيد.

س ٧٠: ما هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾؟

ج: أي أنزل عنه الحجاب وأسمعه الكلام القديم ثم أعاد الحجاب وليس المراد أنه تعالى يبتدئ كلاماً ثم يسكت لأنه لم يزل متكلماً أزلاً وأبداً.

س ٧١: ما هي صفة التكوين، ومن أثبتها؟

ج: وهي إن تعلقت بالوجود تسمى إيجاباً، أو بالعدم تسمى إعداماً، أو بالحياة تسمى إحياء، فصفات الأفعال عندهم قديمة وهي صفة التكوين أو تهيئة الممكن بحيث تجعله قابلاً للوجود والعدم، ونفاها الأشاعرة وجعلوها تعلقات القدرة غالتجزئية الحادثة.

وأثبتها الماتريدية فقالوا هي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى يوجد بها ويعدم بها.

س ٧٢: بماذا رد المصنف وعلى من في قوله ثم صفات الذات ليست بغير أو بعين؟

ج: رد المصنف على المعتزلة ورد بأن صفات الذات زائدة على الذات قائمة لازمة لها لا يقبل الانفكاك فهي دائمة الوجود مستحيلة العدم فهو حي بحياة، وعالم بعلم، وقادر بقدرة، وهكذا.

س٧٣: ماذا يعني قولهم: وجوب صفات المعاني ذاتي لها مثل وجوب الذات، اشرح معنى هذا القول؟.

ج: معنى هذا القول أن الصفات واجبة.

س٧٤: ما هو التعلق وبين ضابطه في صفات المعاني؟.

ج: التعلق: هو ما يقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلها يصلح لها، وضابطه أنه خاص بالصفات المعاني كالقدرة فإنها تقتضي مقدوراً يتأتى بها إيجاد وإعدامه، والإرادة فإنها تقتضي مراداً يتخصص بها، والعلم فإنه يقتضي معلوماً ينكشف بها، والكلام فإنه يقتضي معنى يدل عليه، والسمع فإنه يقتضي مسموعاً نسمع به، والبصر فإنه يقتضي مبصراً يبصر به.

س٧٥: عرّف القضاء والقدر وبين مدى ارتباطهما بتعلق الصفات؟.

ج: القضاء: هو إرادة الله المتعلقة بالأشياء أزلاً.

القدر: هو إيجاد الله الأشياء على طبق ما سبق به علمه وإرادته.

وتعلق القضاء هو عين تعلق الإرادة والعلم بالتنجيزين، وتعلق القدر هو عين تعلق القدرة بالتنجيزي، وتعلق الإرادة بالتنجيزي الحادث على القول به.

س٧٦: اختر الإجابة على اثنين من التعلقات التالية: السمع والبصر والإدراك؟.

ج: السمع والبصر والإدراك يتعلق بالموجودات.

الكلام: يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي تعلق دلالة.

الإرادة: تتعلق بالممكنات تعلق تخصيص.

القدرة: تتعلق بالممكنات تعلق إيجاد وإعدام.

س٧٧: لماذا لم يكفر المعتزلة بنفي صفات المعاني؟

ج: لأنهم أثبتوا الصفات المعنوية فهم وإن أنكروا المعاني لم ينكروا القادرية والعالمية وغيرها فيقولون قادر بذاته وعالم بذاته...، ومن أنكر المعاني لا يكفر إلا إذا أثبت ضدها، ومن أنكر المعنوية بمعنى القادرية ونحوها كفر.

س ٧٨: وردت الآيات والأحاديث أنه تعالى سميع بصير فكيف ادعى أهل السنة أن لله صفتي السمع والبصر؟

ج: إن أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير إلا ذاتاً ثبت لها السمع والبصر، لأن إطلاق المشتق وصفاً لشيء يقتضي ثبوت فأخذ الاشتقاق له، فثبت له المدعى.

س ٧٩: وضح معنى قولهم: بين تعلق القدرة والإرادة والسمع والبصر عموم وخصوص وجهي؟.

ج: معناه أنهما يجتمعان في الموجود الممكن وتنفرد القدرة والإرادة بالممكن المعدوم وينفرد السمع والبصر بالواجب الموجود وهو ذات الله جل وعلا وصفاته.

س ٨٠: لصفات مولانا عز وجل من جهة التعلق أربعة أقسام، فصل في هذا القول؟.

ج: ١. قسم لا يتعلق بشيء وهو الحياة والصفة النفسية والصفات السلبية والمعنوية.

٢. قسم يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي وهو العلم والكلام لكن تعلق العلم تعلق إحاطة وانكشاف، وتعلق الكلام تعلق دلالة.

٣. قسم يتعلق بالممكنات وهو القدرة والإرادة.

٤. قسم يتعلق بالموجودات وهو السمع والبصر والإدراك على القول به.

س ٨١: عرّف الاسم وبين هل هناك تفاضل بين أسماءه تعالى أو لا؟.

ج: الاسم: هو ما دلّ على ذاته تعالى كالله، أو ذات متصفة بصفة كالقادر والعالم، واختلف هل بينهما تفاضل أو لا؟ فقول: لا تفاضل لرجوعها إلى ذات واحدة، وقيل: بالتفاضل وهو المعتمد عند أهل السنة والجماعة.

س ٨٢: ماذا تفسر الأسماء الإلهية التي يوهم ظاهرها؟.

ج: نؤولها بمعنى لائق بها.

س ٨٣: لماذا كانت أسماء النبي ﷺ توقيفية واختلف في أسمائه سبحانه وتعالى، ثم بين معنى التوقيف؟.

ج: التوقيف معناه أنه لا يجوز لنا أن نسميه باسم غير وارد لنا وكانت أسماؤه ﷺ توقيفية لأنه بشر يتطرق له النقص بخلافه سبحانه وتعالى، ولكي لا يطرونها كما أظرت النصراني سيدنا عيسى عليه السلام. واختلف في أسمائه تعالى لأنه عظيم يجوز إطلاق كل اسم عظيم عليه، ويجوز إطرأؤه به لأنه كامل منزّه عن النقص.

س ٨٤: عرّف التفويض، والتأويل، ومن تبناهما من العلماء، وأي الطريقتين أرجح؟.

ج: التأويل: هو صرف المعنى الظاهر الموهوم إلى معنى لائق به جل وعلا. فهو أولاً يصرف اللفظ عن ظاهره قطعاً، وهو ثانياً يؤوله فيبين فيه المعنى الذي يظن أنه مقصود.

س ٨٥: ما هو مذهب أهل السنة في تنزيه كلام الله تعالى؟

ج: مذهبهم أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأمّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرأه فهو مخلوق، والتصريح أن اللفظ الذي نقرأه مخلوق يمتنع إلا في مقام التعليم لإيهامه لأنّ الأكثر إطلاق القرآن على اللفظي أمّا كلام الله فيطلق على كل من اللفظي والنفسي والأكثر إطلاقه على النفسي، ولذلك امتنعت الأئمة عن القول بخلق القرآن.

فكل نص دلّ على الحدوث (ما يأتيهم من ذكر من ربهم مُحدث...) يحمل على اللفظ المقروء (بمعنى اللفظ المنزل لا على الكلام النفسي) وهو يدلّ على الصفة القديمة بطريق الدلالة والالتزام.

س ٨٦: هل نزل القرآن بلفظ ومعناه أم بمعنى والتعبير من عند جبريل أو النبي الكريم؟

ج: الراجح أنه نزل باللفظ والمعنى لأنّ الله خلقه أولاً في اللوح المحفوظ، ثمّ أنزله إلى السّماء الدنيا (بيت العزة) في ليلة القدر، ثمّ نزل مفرقاً بحسب الوقائع.

س ٨٧: لماذا تعرّض أهل الفن للمستحيلات مع أنها تعلم التزاماً من ذكر الواجبات؟

ج: لعدم اكتفاء القدم بدلالة الالتزام ولا بدلالة التضمن، بل مالوا إلى الدلالة المطابقة لخطر الجهل في هذا الفن.

س ٨٨: ما الضدان؟

ج: هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والباض.

س ٨٩: عدد المستحيلات في الصفات السلبية؟

ج: العدم والحدوث وطرو العدم والمماثلة للحوادث، والافتقار لذات يقوم بها أو مخصص، والتركيب في ذاته أو صفاته أو يكون له مماثل في فعل من الأفعال.

التفويض: هو صرف المراد من الآية إلى علم الله تعالى وتنزيهه عما لا يليق به، والسلف تبناوا طريق التفويض، والخلف تبناوا طريق التأويل وهو الأرجح. لقول أهل الفن: طريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح، وطريقة السلف أسلم. فظهر اتفاق السلف والخلف على تنزيهه تعالى عن المعنى المحال وهو التأويل الإجمالي، لأنهم يصرفون النص الموهوم عن ظاهره المحال عليه تعالى.

س ٩٠: ما هو حكم معتقد الجهة؟

ج: لا يكفر إذا كان من العوام (تقييد الإمام النووي) إذا قصد اعتقاد جهة العلو، فإن اعتقد جهة السفلى كفر لأن جهة السفلى فيها خسة ودناءة.

س ٩١: ماذا أول الخلف الآيات والأحاديث التي توهم بإثبات الجهة له تعالى؟

ج: الخلف يقولون المراد بالفوقية التعالي في العظمة دون المكان.

س ٩٢: ماذا أول الخلف الآيات والأحاديث التي توهم الجسمية له تعالى كالمجيء والنزول والإتيان؟

ج: الإتيان: (يأتيهم الله) إتيان رسول عذابه.
المجيء: (وجاء ربك) جاء أمره وتدبيره
النزول: (إن الله ينزل...) نزل أمره أو نزل الملك بأمره.
الضدية: (وعنده مفاتيح الغيب) بالإحاطة والتمكن.
المعية: (معية العلم أو معية الحفظ).
الجانب: (جنب الله) بمعنى الحق (حق الله).
القرب: (فإني قريب) قرب الرحمة والتصرف في كل شيء بحسبه.

س ٩٣: ماذا أول الخلف ما يوهم الجوارح كالوجه واليد والأصابع؟

ج: الوجه: الذات.
اليد: بالقدرة (والذي نفسي بيده) (لما خلقت بيدي): بقدرتي وإرادتي.
(بين إصبعين): بين صفتين من صفات الرحمن: القدرة والإرادة.
(ولتصنع على عيني): بحفظي وتربيتي ورعايتي.
(في ظله): تحت رعايته.
اليمين: بالقوة (والسموات مطويات بيمينه).

س ٩٤: ماذا أول الخلف ما يوهم الحدث في حقه تعالى كالغضب والضحك والعجب؟

ج: تُؤَوَّل بعاقبتها، فيؤوَل الغضب بعاقبته وهو انتقام الله تعالى، والضحك برضاه جل جلاله، والعجب بالرضا، والمحبة بالرضا والإثابة، والرحمة: بالإحسان.

س ٩٥: ماذا أول الخلف ما يوهم الصورة (إن الله خلق آدم على صورته)؟
ج: الصورة: الصفة من سمع وبصر وعلم وحياة، وإن كانت صفة الله قديمة وصفة العبد حادثه.

س ٩٦: هل الملائكة مكلفون؟ وما الدليل؟
ج: لا، لأن جبلتهم جعلتهم يعرفون الله تعالى، فليس فيهم من يجهل صفاته سبحانه.
الدليل: قوله تعالى: (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة، ثم قال: وأولو العلم). فلم يطلق الأمر كما أطلقه في الملائكة.

س ٩٧: عرّف التكليف، وما الراجح من التعاريف؟ وعلام يشمل التعريف؟
ج: تعريفان: الأول: إلزام ما فيه كلفة (وهو الراجح). ويشمل الوجوب والحرمة والندب والكراهة دون الإباحة لأنها ليست تكليفاً.
الثاني: طلب ما فيه كلفة، ويشمل على الوجوب والحرمة دون الندب والكراهة والإباحة لأنه لا إلزام فيها.

س ٩٨: قسّم الأحكام الشرعية.
ج: عشرة: خمسة وضعية وخمسة تكليفية.

س ٩٩: ما هي الأحكام الخمسة الوضعية؟ ومثل لكل منها.
ج: هي خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً.

فمثال السبب: سبب قصر الصلاة مظنة المشقة.
ومثال الشرط: الوضوء شرط للصلاة.
ومثال المانع: الحيض والنفاس مانعان من الصلاة.
ومثال الصحيح: الوضوء صحيح ولو كان الماء مغسوباً.
ومثال الفاسد: العبادة فاسدة بلا طهارة كالصلاة والطواف.

س ١٠٠: ما هي الأحكام الخمسة التكليفية؟ ومثل لكل منها.

ج: الإيجاب والتحرير والندب والكراهة والإباحة.
الإيجاب: وقوموا لله قانتين.
التحرير: حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير.
الندب: فأنكحوا ما طاب لكم من النساء..
الكراهة: الإسراف في استعمال الماء في الوضوء.

الإباحة: كل ما لم يرد نص على تحريمه، وهو الأصل في الأشياء [هو الذي لا إثم في فعله ولا في تركه].

س ١٠١: ما هي شروط التكليف (أو المكلف)؟

ج: أربعة: البلوغ – العقل – بلوغ الدعوة – سلامة الحواس.

س ١٠٢: هل من فرق في شروط التكليف بين تكليف الجن وتكليف الإنس؟

ج: نعم الإنس يشترط فيه الشروط السابقة للتكليف، أما الجن فهم مكلفون من أصل الخلقة.

س ١٠٣: ما حكم أولاد الكفار أو من مات من أولاد المسلمين صغاراً قبل البلوغ؟

ج: ناجون.

س ١٠٤: ما هي عقيدة الماتريدية في الصبي العاقل؟

ج: قالوا بتكليفه بالإيمان لوجود العقل وهو كاف عندهم، فإن اعتقد الإيمان أو الكفر فأمره ظاهر، وإن لم يعتقد واحداً منهما كان من أهل النار لوجوب الإيمان عليه بمجرد العقل.

س ١٠٥: من هم أهل الفترة وما حكمهم؟

ج: هم من بين أزمنة الرسل أو في زمن الرسول الذي لم يرسل إليهم، وهم ناجون وكل ما ورد من أحاديث الآحاد كحديث (أبوه في النار) فهي أحاديث آحاد وهي لا تعارض القطعي وهو قوله تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) (الإسراء ١٥).